

خطة أولويات العمل الرقابي

(2021-2020)

RANIA R. ALI

خطة أولويات العمل الرقابي

(2021 – 2020)

المحتويات

3	1. مقدمة.....
4	2. الأهداف الاستراتيجية للديوان:.....
4	3. أنواع الرقابة التي يمارسها الديوان:.....
4	ا-رقابة الامتثال:.....
4	ب-الرقابة المالية:.....
4	ج- رقابة الأداء:.....
5	4. صلاحيات الديوان:.....
5	5. التزامات الجهات الخاضعة:.....
8	6. الموارد المتاحة.....
8	أ. المواد البشرية.....
8	7. أولويات الأعمال الرقابية.....
9	أولويات الرقابة العامة:.....
12	أولويات حسب نوع الرقابة:.....
12	1. الرقابة المالية:.....
14	2. رقابة الامتثال:.....
15	3. رقابة الأداء:.....
16	8-المراقبة.....

1. مقدمة

ديوان الرقابة المالية والإدارية هو الجهاز الرقابي الأعلى في فلسطين، ويتمتع الديوان بالشمسية الاعترابية والاستقلال المالي والإداري، والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة كافة الأعمال والنشاطات التي تكفل تحقيق المهام التي انشئ من أجلها.

تهدف الإجراءات والأعمال الرقابية التي يقوم بها الديوان إلى ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها، والتفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء، وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد، بالإضافة إلى التأكد من مدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة، وكذلك ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية لدولة فلسطين.

يأتي إعداد خطة للأوليات الرقابة كثمرة للتعاون مع ديوان المحاسبة السويدي في مجال تطوير خطة الرقابة وقد أعدت خطة أولويات الرقابة للأعوام 2020-2021 انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية للديوان (2017-2021) أحداث الفارق في حياة المواطن والتي جاءت كما يلي:

رؤية الديوان:

مؤسسة نموذجية تساهم في أحداث الفارق في حياة المواطن.

رسالة الديوان:

تقديم خدمة رقابية فاعلة على الموارد والخدمات العامة للتأكد من سلامة الأداء المالي والإداري لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقارير وراء مهنية الى الأطراف ذات العلاقة.

القيم الجوهرية للديوان:

التميز المهني، الموضوعية، التجديد، الاستقلالية، النزاهة، الشفافية.

2. الأهداف الاستراتيجية للديوان:

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للديوان والتي تستهدف زيادة قيمة ومنفعة التقارير الرقابية، ولهذه الغاية فإن الديوان سيقوم بتحديد أولوياته للمواضيع الرقابية خلال العامين 2020-2021 حيث سيتم استهداف المواضيع والخدمات التي تقدم للمواطنين، بالإضافة لبعض المواضيع ذات الأهمية.

3. أنواع الرقابة التي يمارسها الديوان:

وفقاً للمادة (4) من قرار بقانون رقم (18) لسنة 2017 م بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004م يمارس الديوان اختصاصه بالرقابة المتزامنة واللاحقة على الجهات الخاضعة للرقابة، وفقاً لأحكام هذا القرار على النحو الآتي:

أ - رقابة الامتثال

ب- الرقابة المالية

ج- رقابة الأداء

أ- رقابة الامتثال:

فحص مدى الالتزام بتطبيق القوانين والانظمة واللوائح والتعليمات في الجهات الخاضعة، ومدى امتثال وملائمة الانشطة والمعاملات المنفذة للتشريعات السارية، وتقديم تأكيد معقول بشأن نتائج تقييم أو قياس موضوع ما، استناداً إلى المعايير المناسبة.

ب- الرقابة المالية:

التحقق من أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للجهة طبقاً للمعايير المتبعة التحقق ومن صحة وسلامة التصرفات المالية، وذلك للمحافظة على الأموال ورفع كفاءة استخدامها، وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاق تلك الاموال.

ج- رقابة الأداء:

التحقق من أن استخدام الموارد اثناء القيام بالمهام الموكلة، قد تم بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصاد في سبيل تحقيق النتائج المطلوبة بما يتوافق مع الأهداف المرسومة مقدماً.

4. صلاحيات الديوان:

- للديوان سلطات وصلاحيات واسعة بالقدر الكافي وحرية كاملة في القيام بالوظيفة، حيث نصت المادة (12): لا يجوز التدخل في أي عمل من أعمال الديوان وتلتزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالتعاون الكامل والتام فيما يطلب الديوان منها، كما نصت المادة (24): للديوان التدقيق في الحسابات والوثائق والمستندات واللوازم في أية دائرة، وعلى موظفي هذه الدائرة أن يسهلوا مهمته ويقدموا له كافة المعلومات التي يطلبها وله أن يلفت نظرهم إلى ما يبدو له من ملاحظات وأن يستوضح منهم عن سبب ما يظهر له من تأخر في إنجاز المعاملات.
- الحق في نشر نتائج الأعمال، حيث نصت المادة (8): يقدم رئيس الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً أو عند الطلب عن أعماله وملاحظاته وعليه أن يزود رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء بأية بيانات أو معلومات أو دراسات أو أبحاث يطلبونها منه والقيام بأي عمل آخر يعهد به إليه من أي منهم، وينشر التقرير السنوي في الجريدة الرسمية.
- صلاحيات واسعة وكافية وحرية تصرف الجهاز الرقابي في أداء أعماله، حيث نصت المادة (84) يشرف رئيس الديوان على أعمال الديوان كافة ويصدر التعليمات والقرارات التي يطلبها سير العمل فيه.

5. التزامات الجهات الخاضعة:

الجهات الخاضعة لرقابة الديوان:

- حددت المادة 9 من القرار رقم (18) لسنة 2017م بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 الجهات الخاضعة لرقابة الديوان على النحو التالي:
- أ- رئاسة الدولة والمؤسسات التابعة لها.
 - ب-رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومن في حكمهم.
 - ج-المجلس التشريعي، بما في ذلك هيئاته وادارته.
 - د- السلطة القضائية والنيابة العامة، وأعضائها وموظفوها.
 - هـ-وزارات وأجهزة الدولة.
 - و-قوات الأمن والشرطة، وكافة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ز- الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة والمنشأة او المنظمة وفق احكام التشريعات النافذة، والجمعيات الخيرية والتعاونية، والهيئات الأهلية، والنقابات والأحزاب والشركات غير الربحية، والاتحادات والأندية، ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والعامة.

ح- المؤسسات والشركات التي تملكها او تساهم الدولة فيها، او تتلقى مساعدة منها او من الجهات المانحة.

ط- المؤسسات والشركات التي رخص لها باستغلال او إدارة مرفق عام.

ي- هيئات الحكم المحلي، واللجان الشعبية، ولجان الخدمات، ومن في حكمها.

2- تمتع احدى الجهات الخاضعة للرقابة بالاستقلال المالي والإداري او الفني لا يحول دون مباشرة الديوان لاختصاصه في الرقابة والتدقيق

كما حدد قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004، التزامات على الجهات الخاضعة للرقابة والتدقيق على النحو الآتي:

* التزامات على وزارة المالية بشكل خاص وهي:

- تقدم وزارة المالية تقريراً نهائياً كل ربع سنة مفصلاً ومحللاً لوضع الموازنة العامة ويتضمن التقرير التطورات المالية واتجاهات حركة الإيرادات والنفقات مقارنة مع التوقعات وكذلك تفسير الانحرافات الهامة وتحليل تدفق النقد وتأثير هذه التطورات على الوضع المالي العام للسلطة الوطنية، ويستعرض اقتراحات الإجراءات التصحيحية المناسبة لاستعادة التوازن المالي.
- تعد وزارة المالية حسابات موحدة تمهيدية للمعاملات العامة وتقدمها إلى الديوان في غضون ستة أشهر من أقال السنة المالية. وتبين الحسابات ضمن أشياء أخرى أرصدة الافتتاح والإقفال للصندوق الموحد والصناديق الخاصة، وتفصيل العمليات المالية التي تمت لمواجهة العجز المالي "إن وجد" وصافي الدين العام المحلي والأجنبي، وتذكر الحسابات أيضاً القروض المعطاة خلال السنة والالتزامات المرتبطة بها والناجمة عنها.
- تعد وزارة المالية مسودة الحساب الختامي وتقدمها إلى الديوان خلال سنة من نهاية السنة المالية لدراستها ورفع ملاحظاته بشأنها إلى المجلس التشريعي.

* التزامات على كافة الجهات الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية وهي:

- على الموظفين/المدققين الماليين في المراكز المالية كافة إبلاغ الديوان بجميع الحالات التي يتضمن الصرف فيها مخالفة مالية، وذلك خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ وقوعها.

- على مفوضي الإنفاق في المراكز المالية كافة وجميع الجهات الأخرى الخاضعة لرقابة الديوان، إبلاغه بما يقع في هذه الجهات من وقائع الاختلاس، أو السرقة، أو التبيد، أو الإلتلاف، أو الحريق، أو الإهمال، وما في حكمها، يوم اكتشافها، وعليهم أيضاً أن يوافقوا الديوان بالقرارات الصادرة بشأنها فور صدورها وكذلك:
- الرد على ملاحظات الديوان خلال شهر من تاريخ إبلاغ هذه الجهات بها.
- تزويد الديوان بجميع القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات التي تصدرها هذه الجهات.
- على الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروعات استثمارية تكون السلطة الوطنية طرفاً أو شريكاً فيها موافاة الديوان بصورة عن العقود والاتفاقيات والمناقصات لكل مشروع استثماري وكذلك بأية تعديلات تطرأ عليها أثناء تنفيذ المشروع.
- على الجهات الواردة بالفقرات (10/9/8/7) من القانون الأصلي، عرض ملاحظات الديوان على مجالس إدارتها خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغها بها وعلى الجمعيات العمومية حال انعقادها.

6. الموارد المتاحة

أ. المواد البشرية

يسعى الديوان الى مواكبة التطور في مجال العمل الرقابي وذلك حرصا منه على الرقي بالمنتج الرقابي بما ينسجم مع عنوان الخطة الاستراتيجية احداث الفارق في حياة المواطن ويعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية للارتقاء وصولا الى تحقيق رؤية الديوان مؤسسة نموذجية تساهم في إحداث الفارق في حياة المواطن

ويضم ديوان الرقابة المالية والإدارية 141 موظف منهم 85 في الإدارات العامة الرقابية، 56 من الوظائف المساندة مع إمكانية التغيير البسيط في العدد خلال السنوات القادمة.

ويوزع الموظفين الرقابيين على الإدارات العامة في الديوان وفق الجدول التالي:

عدد الموظفين	الإدارة العامة
19	الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد
11	الإدارة العامة للرقابة على الإداء
11	الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية
10	الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية
9	الإدارة العامة للرقابة على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية
11	الإدارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي
9	الإدارة العامة للرقابة على الحكم مدني وامن
5	الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور
85	المجموع

7. أولويات الأعمال الرقابية

- أولويات عامة.
- أولويات حسب نوع الرقابة.
- الرقابة المالية.
- رقابة الامتثال.
- رقابة الأداء.

يقدم ديوان الرقابة المالية والإدارية سنويا الى الرئيس والمجلس التشريعي ورئاسة الوزراء تقرير رقابي حول الحساب الختامي لدولة فلسطين بالإضافة الى تقرير سنوي يعطي شرحا وافيا للمهام والاختصاصات الرقابية التي قام بها الديوان خلال عام سابق ويتضمن التقرير النتائج الجوهرية لأعمال الرقابة التي يمارسها الديوان (المالية، الامتثال، الأداء) كما يشمل التقرير القضايا التي تحوي شبهات فساد والإجراءات المتخذة ، وحوى التقرير اهم التوصيات الجوهرية الت يتساهم في تصويب الأداء، ونتائج متابعة تنفيذ التوصيات وردود الجهات الخاضعة على تقارير الديوان.

وتتضمن خطة أولويات العمل الرقابي تطور للموضوعات الرقابية لإحداث الفارق في حياة المواطن وذلك من خلال:

1. التخطيط المسبق لأولويات العمل الرقابي بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية.
2. مشاركة جميع الإدارات والوحدات في الديوان بتحديد أولويات العمل الرقابي.
3. تحديد محفظة للمواضيع في مجال رقابة الأداء.
4. التحديد المسبق والموثق للأهمية النسبية.

أولويات الرقابة العامة:

وبالاعتماد على مخرجات التعاون مع المشروع السويدي في مجال التخطيط وبلاستناد الى الخطة الاستراتيجية (2017-2021) احداث الفارق في حياة المواطن قام الديوان بإعداد خطة لأولويات العمل الرقابي (2020-2021) بعناوين عامة سيتم بناءً عليها إعداد خطة الرقابة التشغيلية وقد شارك جميع موظفي الديوان في تحديد الأولويات بناءً على استبيان تم توزيعه على الموظفين والتي جاءت أولويات العمل خلال العامين القادمين مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات الوارد من الأطراف ذات العلاقة مثل رئيس دولة فلسطين والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد بالإضافة الى المستجندات على الساحة الفلسطينية على النحو التالي:

➤ التزام وفق قانون الديوان:

يلتزم الديوان بشكل سنوي بتقديم تقرير حول الحساب الختامي لدولة فلسطين ويكوم تقرير مالي وفق معايير المحاسبة الحكومية وتقرير امتثال وفق القوانين والأنظمة ذات العلاقة

➤ كفاء وفاعلية الخدمات المقدمة من الجهات الخاضعة:

يتجه الديوان بشكل متزايد الى اجراء رقابة الأداء على الجهات الخاضعة لرقابته ليضع أصحاب القرار في التي تستعمل بها الجهات الخاضعة لرقابته مواردها

يقوم الديوان ببحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج بما في ذلك الكشف عن عيوب النظم المالية والإدارية والفنية التي تعرقل سير أعمال الحكومة والأجهزة المؤسسات العامة واقتراح سبل معالجتها.

➤ الإيرادات:

يكون الديوان فيما يعلق بالإيرادات مسؤولاً عن
أ- التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة للثبوت من ان تقديمها وتحققها قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ب- التدقيق في معاملات بيع الأراضي والعقارات الحكومية او التابعة لدولة فلسطين واداراتها وتأجيرها.
ج- التدقيق في تحصيل الإيرادات على اختلاف أنواعها للثبوت من ان التحصيل قد جرى في اوقاته وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

➤ الشكاوى:

لليديوان بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن المخالفات او الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية ودراسة ما تنشره وسائل إعلام المختلفة عن شكاوى او تحقيقات صحفية تتناول نواحي اهمال او استهتار او سوء الإدارة والاستغلال.

➤ اهداف التنمية المستدامة:

تعتبر اهداف التنمية المستدامة أهدافاً بعيدة المدى وتتطلب مشاركة جميع الدول، ومن بينها الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة، وعليه فقد اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) للفترة من 2016 إلى 2030 والتي تتألف من (17) هدفاً رئيسياً، ومرتبطة بـ 169 من الاهداف الفرعية ذات الصلة، كما اعترفت الامم المتحدة في محافل دولية متعددة وخلال المشاركة النشطة لمنظمة الأنتوساي، بالدور الفاعل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة في عمليات تنفيذ "جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030" بشكل فعال وكفؤ وشفاف ومسؤول.
إن ديوان الرقابة المالية والادارية يمكنه من خلال عملياته الرقابية وبما يتفق مع اختصاصاته وأولوياته، أن يقدم مساهمات قيمة للجهود الوطنية لمتابعة التقدم المحرز، ومراقبة التنفيذ وتحديد فرص التحسين لكامل مجموعة أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

إن أعمال ديوان الرقابة المخطط لها خلال استراتيجية 2017-2022 والتي جاءت بعنوان " نحو احداث فارق في حياة المواطن" ستاهم في تحقيق إسهامات جوهرية وحيوية للمساعي الوطنية والإقليمية والعالمية لمتابعة ومراجعة إجراءات التنمية المستدامة وتعزيز عمليات التنفيذ بشأن مسائل عديدة مثل تحسين نظام

المحاسبة والتدقيق المالي وتقييم حالة الاستعداد للأنظمة الوطنية وقدرتها على بيان مستوى التقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى مصداقية البيانات التي تنتجها؛ والقيام بعمليات رقابة أداء بفحص الجوانب الاقتصادية ومستويات المهنية والفعالية، ومدى فعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تسهم في تحقيق جوانب معينة من أهداف التنمية المستدامة وخصوصاً الأهداف التي تتعلق بالخدمات المقدمة للمواطن؛ إن رقابة الديوان ستساعد الحكومة والجهات الخاضعة في تحديد المجالات التي يمكن إجراء التحسينات عليها وبالتالي تمكينهم من تقديم الخدمات العامة بجودة وكفاءة عالية.

➤ النفقات:

يكون الديون فيما يتعلق بالنفقات مسؤولاً عن:

- أ- التدقيق في النفقات للثبوت من صرفها للأغراض التي خصصت من أجلها ومن ان الصرف قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة.
- ب- التدقيق في المستندات او الوثائق المقدمة تأييداً للصرف للثبوت من صحتها ومن مطابقة قيمتها لما هو مثبت في القيود.
- ج- الثبوت من ان اصدار أوامر الصرف قد تم حسب الأصول ومن قبل الجهات المختصة.
- د- الثبوت من تنفيذ احكام قانون تنفيذ الموازنة العامة والشؤون المالية وقانون الموازنة السنوي وصحة الأوامر المالية والحوالات الصادرة بمقتضى احكامه.

➤ المشاريع:

الرقابة على المشاريع:

1. التحقق من إتمام العمليات المالية والمحاسبية والإدارية في مشاريع الوزارة بطريقة سليمة ومنسجمة مع الأنظمة واللوائح والقواعد والتعليمات المعمول بها.
2. التحقق من أن البيانات المالية والإدارية دقيقة وموثوق بها ومتوفرة في الوقت المناسب.
3. الكشف عن أي قصور أو انحراف في أداء المشروع وحصرها ومعالجتها.
4. التأكد من القيمة المضافة للمشروع وانه حقق الأهداف المنشودة في الوقت المحدد.
5. التحقق من صحة الحوالات والايرادات الممنوحة من قبل المانحين وأنها تم تقييدها وفق الاصول
6. الاطلاع على انجازات المشروع وتقييمها ومقارنتها بما ورد في الاتفاقية والجدول الزمني للتنفيذ
7. تقييم نجاح المشروع.
8. التدقيق على عطاءات تنفيذ المشاريع ومدى توافق الدفعات مع الشروط المحددة في العقود.
9. التدقيق على المشتريات والمصروفات وذلك من خلال الثبوت من صرفها للأغراض التي خصصت من أجلها ومن أن الصرف قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

10. التدقيق في المستندات والوثائق المقدمة تأييدا للصرف للثبوت من صحتها ومن مطابقة قيمتها لما هو مثبت في القيود.

11. التعرف على الية صرف رواتب موظفي المشروع واستقطاع الضريبة المستحقة وتوريدها إلى الحساب الخزينة الموحد.

12. التأكد من الآليات المتبعة بإجراءات التعيين ومن المؤهلات المطلوب توفرها في المتعاقدين ومدى حاجة المشروع لهم ومعرفة النسبة المخصصة للإنفاق على العاملين من القيمة الإجمالية للمشروع.

➤ شؤون الموظفين:

للدیوان العمل على مراقبة ومراجعة القرارات الخاصة بشؤون الموظفين فيما يتعلق بالتعيينات والأجور والترقيات والعلاوات والإجازات وایة بدلات أخرى وما في حكمها، والتثبت من مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها من جهة ومطابقتها للموازنة العامة من جهة أخرى

➤ الممتلكات العامة، أراضي مباني وغيرها...

➤ نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية حجر الزاوية في الأداء السليم المرتبط بتقديم واستمرارية الجهات في تحقيق الغايات والأهداف والمبررات التي من أجلها أنشأت تلك المؤسسات، النظام الفعال يوفر ضمانة معقولة بشأن تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى إليها مختلف الجهات.

➤ المنح والقروض والمساعدات الخارجية:

يسعى الديوان إلى التحقق من استخدام المنح والقروض بكفاءة وفاعلية واقتصاد

➤ الشكاوى:

➤ المؤسسات المستقلة:

ويسعى الديوان إلى إصدار رأي في البيانات المالية للهيئات المستقلة ومدى امتثالها للقوانين والأنظمة والتعليمات.

أولويات حسب نوع الرقابة:

1. الرقابة المالية:

يلتزم الديوان حسب القانون بتقديم تقرير حول الحساب الختامي لدولة فلسطين ويتضمن التقرير ملاحظات الديوان حول ما يلي:

1. إيضاح بشأن الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

2. إيضاح بشأن الضرائب المحلية

3. إيضاح بشأن إيرادات المقاصة
4. إيضاح بشأن ضريبة الأملاك والرخص التشغيلية
5. إيضاح بشأن إيرادات مؤسسات الموازنة المركزية
6. إيضاح بشأن رسوم التراخيص
7. إيضاح بشأن العوائد البنكية
8. إيضاح بشأن المقبوضات المحجوزة
9. إيضاح بشأن المنح والمساعدات
10. (10، 19، 20) إيضاح بشأن الاقتراض والفائدة وتسديدات الدين العام
11. إيضاح رقم 13 بشأن الرواتب والأجور
13. إيضاح رقم 14 بشأن النفقات غير الأجور
14. إيضاح رقم 15 بشأن الاقتراض وعادة الاقتراض
15. إيضاح رقم 16 بشأن التقاضي وإيضاح رقم 17 بأن ارجاع الأمانات، إيضاح رقم (18، 22، 25) بشأن صافي التدفقات النقدي للهيئة العامة للبتترول، إيضاح رقم (22، 25) الخاص بالنقد، إيضاح رقم (23، 27، 28) بشأن التغيرات بين الموازنة الأصلية والنهائية.
16. ملاحظات عامة حول الإفصاح عن الموازنة العامة لسنة 2015.

ويتطلع الديوان الى زيادة عدد تقارير الرقابة المالية في المرحلة القادمة ولتحقيق الهدف في مجال الرقابة المالية فإن الديوان قام الديوان بما يلي:

1. اعتماد دليل الرقابة المالية مرجعا للعمل والإشراف في مجال الرقابة المالية.
2. مشاركة جميع الإدارات والوحدات في تحديد المواضيع ذات الأولوية في مجال الرقابة المالية.
3. تنفيذ عمليات ضمان جودة على مهمات الرقابة المالية في جميع مراحلها (تخطيط، تنفيذ، اعداد تقارير)
4. اعتماد أسس مستندة الى معايير في تحديد المواضيع او الجهات الى يتم اجراء الرقابة عليها سنويا وتمثل فيما يلي:

- لا بد من وجود بيان إيرادات ونفقات أو قوائم مالية مكتملة.
- حجم الميزانية أو الموازنة.
- تاريخ الرقابة السابقة.
- متطلبات قانونية أو من أطراف ذات علاقة.
- وسائل إعلام أو رأي عام.
- متطلبات أخرى.
- وجود تقييم مخاطر (الاختيار على أساس وجود مخاطر عالية).

والجدول التالي يبين أولوية الديوان في مجال الرقابة المالية

الأولوية المالية	الرقم
التزام وفق قانون الديوان	1
الإيرادات	2
النفقات	3
المشاريع	4
المنح والقروض وكفاءة إدارتها	5
الهيئات المستقلة	6

2. رقابة الامتثال:

رقابة الامتثال (تعني):

الرقابة على مدى التزام الجهة الخاضعة للرقابة بالقواعد، القوانين والأنظمة، او السياسات، او المدونات، او الأحكام والشروط المتفق عليها، وغيرها من الأنظمة.

وبحسب القانون يقدم رئيس الديوان لكل من رئيس دولة فلسطين والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً بنتائج العمال الرقابية التي توصل إليها بما فيها رقابة الامتثال لانه وباستثناء تقرير الحساب الختامي وما يطلب من الديوان من الطراف ذات العلاقة لإجراء رقابة على مواضيع او جهات معينة فأن الديوان يملك الاستقلالية التامة في تحديد مواضيع رقابة الامتثال التي يتم اجراءها في خطة السنوية وفق ما يلي:

- أهمية النشاط وأثره.
- معرفة سابقة مع الشرح والتوضيح (تقارير، معلومات).
- متطلب قانوني.
- شكاوى.
- أهمية الجهة مع بيان الأهمية.
- وسائل اعلام او رأي عام.
- تاريخ اخر تدقيق للجهة او الموضوع ان وجد.
- متطلبات اخرى مع الشرح.

ويجب ان يذكر في رقابة الامتثال المعايير التي تم الاستناد اليها في الرقابة والتي قد تكون قانون او مواد معينة من القانون او اللوائح او التعليمات ولا بد من تحديد الأهمية النسبية للمعايير ليتم بناء عليها ابداء الرأي.

والجدول التالي يبين أولوية الديوان في مجال رقابة الامتثال

الرقم	أولوية الامتثال
1	التزام وفق قانون الديوان
2	الإيرادات
3	اهداف التنمية المستدامة
4	النفقات
5	الرقابة على المشاريع
6	شؤون الموظفين
7	الممتلكات العامة
8	نظام الرقابة الداخلية
9	الشكاوى
10	كفاء الخدمات
11	المنح والقروض وكفاءة ادارتها
12	الهيئات المستقلة

3. رقابة الأداء:

تعني عملية رقابة الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي تستعمل بها الجهة مواردها وتضم:

- i. الرقابة على اقتصاد النشاطات الإدارية وفقا للمبادئ والممارسات والسياسات الإدارية السليمة.
- ii. الرقابة على الكفاءة في استعمال الموارد البشرية والمالية وغيرها، بما في ذلك فحص نظم المعلومات وإجراءات الإداء وترتيبات الإشراف من قبل الجهات الخاضعة.
- iii. الرقابة على فعالية الإداء فيما يتعلق بالتأثير الحقيقي للنشاط مقارنة بالتأثير المتوقع.

يسعى الديوان خلال الفترة القادمة ان تكون نسبة تقارير رقابة الأداء 30% من اجمالي التقارير الصادرة ويوجد تعاون ما بين ديوان الرقابة المالية والإدارية وجهاز المحاسبة السويدي لرقابة الداء في جميع مراحلها من تخطيط وتنفيذ واعداد تقرير وقد اثمرت هذه الجهود عن تحديد محفظة مواضيع لرقابة الأداء تم تحديدها بالاستناد الى المعايير التالية:

- وجود مشكلة عامة
- قابل للرقابة (توفر بيانات، توفر مهارات، وجود منهجية واضحة للدراسة، وجود معايير للرقابة)
- ذات قيمة
- يحدث أثر (اقتصاد، كفاءة، فاعلية)

والجدول التالي يبين أولوية الديوان في مجال الرقابة الأداء

الأولوية	الرقم
أهداف التنمية المستدامة	1
كفاء الخدمات المقدمة	2
المنح والقروض وكفاءة ادارتها	5

8-المراقبة

ستكون عملية تنفيذ الأولويات مرتبطة بخطة رقابة تشغيلية سنوية تتضمن برنامج زمني لكل عمل رقابي يتم حوسبتها وفق برنامج مخصص لهذا الغرض حيث يقوم بإعداد تقارير دورية عن مدة تنفيذ الخطة بالإضافة الى قيام وحدة الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية حول مدى الالتزام بتنفيذ الخطة مع الإخذ بعين الاعتبار ان الخطة التشغيلية تكون مرنة وقابلة للتعديل سواء من حيث الموضوع او المدة الزمنية من خلال وجود نماذج معدة لها الغرض.

وسيقوم الديوان بالإعلان عن نتائج تنفيذ الخطة السنوية عن طريق تقرير سنوي يتضمن ام النتائج والملاحظات حول كافة المواضيع الرقابية واقتراح التوصيات المناسبة بشأنها